المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن

بحث بعنوان

المعوقات التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة لمواجهتها

د/ هدى بنت أحمد بن عبدالمحسن الخيال

استاذ التخطيط الاجتماعي المساعد

جامعة الاميرة نوره بنت عبدالرحمن

١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المعوقات التشريعية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية. ومن ثم تحديد الحلول المقترحة لمواجهتها وصياغتها في إطار شمولي يراعي تعددية الجهات المعنية . وهذه الدراسة وصفية تم فيها استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأعضاء مجلس الجمعيات التعاونية والعاملين فيها والذي تشرف عليه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتم الوصول إلى نتائج منها : وجود تجانس في موافقة عينة البحث باختلاف مؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية ومسمياتهم الوظيفية وخبراتهم على وجود معوقات تشريعية وتنظيمية وثقافية واجتماعية واقتصادية أبرزها غياب التخطيط العلمي والبرامج التطويرية، وضعف الاشراف والإرشاد والتنسيق بين مؤسسات المجتمع فيما يخص العمل التعاوني ، وأيضا غياب البرامج الإعلامية والتثقيفية في مجال نشر ثقافة العمل التعاوني وتدني الوعي التعاوني لدى أفراد المجتمع بجانب ضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم برامج العمل التعاوني ، وضعف الميزانيات المرصودة له . وتوصلت الدراسة الى حلول مقترحة لمواجهة هذه المعوقات منها: عقد الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال العمل التعاوني ، والاستفادة من نظم وتجارب الدول المتقدمة في العمل التعاوني ، ونشر ثقافة العمل التعاوني.

Abstract:

This study aims to determin the legislative, regulatory ,cultural, social and economic obstacles facing the co operative work in Saudi Arabia from point of few members of co operative societies council and the workers of the co operative societies And then determine the proposed solutions formulated in a holistic framework takes into account the multiplicity of stakeholders. This descriptive study used social survey method by sample of members of the co operative societies and their employees, which is supervised by the Ministry of Labour and Social Development .A question- naire was designed for data collection . Conclusions show the homogeneity of the sample according to their qualifications and scientific specialties and functional expertise on approval of the existence of legislative, regulatory ,cultural, social and economic obstacles notably the absence of scientific planning and developed programs, and poor supervision, guidance and lack of the coordination between the institutions of society in co operative work, and also the lack of information and educational programs related to co operative work and its culture and low awareness among members of the community and poor participation of the private sector in support of cooperative work programs , also its low budgets. The study proposed solutions to address these constraints, including: holding training courses to qualify co oprative work cadres, and make use of regulations and experiences of countries with advanced systems in co operation, and develop cooperative work culture.

مشكلة البحث:

التعاون ظاهرة اجتماعية انسانية قديمة قدم البشرية وشملت العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد والمتمثل في العون والمساعدة المتبادلة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا تتحقق بالجهود الفردية ، وحديثا أصبح التعاون أساسا في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية وتحقيق خدمات اقتصادية لمرافق حيوية في مختلف شؤون حياة المواطنين في مجالات الزراعة والتسويق والمهن الحرفية والتموين الاستهلاكي والإسكان والأغراض الاجتماعية والتنموية المتعددة.

والعمل التعاوني بمضمونه الاقتصادي والاجتماعي الذي نجده اليوم لم يصبح نظاما اقتصاديا واجتماعيا متكاملا له أسسه ومبادئه وأساليبه إلا منذ منتصف القرن الماضي وذلك بإعلان تأسيس جمعية (رواد العدل التعاونية للاستهلاك) بواسطة عمال النسيج اليدوي في قرية روتشيلد بإسكتلندا في عام ١٨٤٤م وكان هدفها المباشر تأمين الحاجات المنزلية لأعضائها بدون وسطاء وبسعر التكلفة ثم انتشرت الحركة التعاونية في انجلترا ثم في جميع أنحاء العالم وإذا كانت انجلترا مهدا للتعاونيات الاستهلاكية فإن فرنسا كانت مهدا للتعاونيات الإنتاجية (أبو الخير يونس، ١٩٨٨م).وعلى هذا أصبح ضرورياً تبني استراتيجية لتطوير وتنمية الأنشطة التعاونية والتشجيع على تبادل الخبرات والثقافات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية بين الدول (Persorda & Gregov, 2015) .

ويؤدي العمل التعاوني دورا في التخفيف من حدة النظام الرأسمالي في كثير من دول العالم الرأسمالي ، حيث تنتقي في التعاون ظاهرة الاحتكار والاستغلال. وأكبر مثل على ذلك ما هو موجود في المجتمعات الاسكندنافية (السويد والنرويج والدنمارك) حيث ساعدت البيئة وطابع النشاط الاقتصادي ومستوى الوعي الرفيع لدى الأفراد على إقامة نوع من التوازن داخل المجتمع الرأسمالي وذلك بتكوين التعاونيات في كل مجالات وفروع النشاط مما حقق للمجتمع بأسره الرفاهية التي ينشدها.

وفي الدول النامية أصبح من المسلم به أن دور الدولة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو دور حاسم وفعال وفي نفس الوقت فإن جهود وأنشطة التنظيمات المجتمعية الأخرى تضمن له النجاح وتزيد مردوده ومن بين التنظيمات المجتمعية التي يمكن أن تضطلع بدور هام في عمليات التنمية المتكاملة بإيجاد فرص عمل ودعم النمو (التنظيمات التعاونية) بمختلف أنواعها

سواء كانت زراعية أم استهلاكية أم إسكانية أم خدمية أم حرفية. وقد أكدت دراسة سميث و روثبام (Smith & Rothbaum,2013) على أهمية هذا الدور.

وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة ١٩٨٧ م حول الخبرة الوطنية في تعزيز الحركة التعاونية إلى أن هناك أدلة أكيدة على أن التعاونيات تشكل مؤسسات ذات دور بارز للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق توزيع أكثر إنصافا للدخل ، إلا أن التقرير أضاف أن "هناك حالات أكيدة ثبت فيها فشل التعاونيات وعدم قدرتها على أن تحدث في التنمية التأثير الذي توقعته منها حكومات عدة ، وليس غريباً أن يكون انعدام النجاح ناجماً عن العديد من العوامل منها سوء إدارة وتخطيط الأنشطة التعاونية وعدم تقديم الدولة للدعم في الوقت المناسب ،أو القيود التي تفرضها السلطات الحكومية والتي تحد من الاستقلالية التعاونية ومن الطابع الديمقراطي للتنظيم".

وفي المملكة يمارس العمل التعاوني من خلال تنظيمات تسمى الجمعيات التعاونية وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٣٨٢/٦/١٦هـ المتوج بالمرسوم الملكي رقم ٢٦ بتاريخ ١٣٨٢/٦/٢٥هـ بصدور النظام الأساسي للجمعيات التعاونية ولائحة الإعانة وتتابع بعد ذلك إنشاء العديد من الجمعيات التعاونية المتنوعة في مناطق مختلفة من المملكة بلغ عددها عام ١٤٣٧هـ (٢٠٤) جمعية عاملة وفقاً لإحصاءات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (sd.mlsd.gov.sa) ولازالت هناك جمعيات تحت التأسيس ولدينا في المملكة أنواع مختلفة ومتنوعة من هذه الجمعيات منها جمعيات استهلاكية وجمعيات زراعية ، وجمعيات تسويقية وجمعيات سمكية ، وجمعيات مهنية، وجمعيات متعددة الأغراض.

ورغم حداثة الحركة التعاونية في المملكة إلا أنها وجدت الدعم من الدولة لينير الطريق أمام التطور الهادف للتعاونيات ودل على ذلك القرار الصادر من مجلس الوزراء رقم ٧٣ بتاريخ ١٤٢٩/٣/٩ والمتضمن تعديل وتطوير عدد من المواد في النظام واللائحة الأساسية للجمعيات التعاونية وزيادة الدعم الذي يساهم في تنمية وتوسيع وتطوير العمل التعاوني والتنمية الاجتماعية التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن كما أن انشاء مجلس الجمعيات التعاونية بالمملكة حسب المادة الثامنة لنظام الجمعيات لعام ١٤٢٩ هـ كان يهدف للنهوض بالحركة التعاونية بالمملكة وتعزيز أهداف العمل التعاوني.

وتتلخص أهداف العمل التعاوني في رفع مستوى معيشة الأعضاء المتعاونين من خلال زيادة دخولهم الحقيقية بمختلف الوسائل الإنتاجية والتسويقية الاقتصادية، وفي تحرير الاقتصاد وإطلاق القوى المنتجة من عقالها وهو ما يمكن أن يكون الدواء الناجع لعلاج الكثير من المشكلات

اليومية للسوق التي أصبحت اليوم مشكلات مزمنة بل أدت إلى اختناقات تموينية، وفي آخر الأمر إلى ضائقة الغلاء، بل أن المنظمة التعاونية بما يمكن أن تضيفه من ثقافة جديدة في الوعي الزراعي والتجاري والإنتاجي، وبما تثري به المواطن من تجارب في المجالات الاقتصادية، وبما تبتدع من وسائل علمية لتطوير الإنتاج والعلاقات الإنتاجية. تسهم بدور هام في دعم عمليات التنمية، وخفض معدلات الفقر في المجتمعات مما يساعد على حدوث نوع من الانتعاش الاقتصادي (Adebayo et al.,2010) ، وتعتبر التنظيمات التعاونية وسيلة من وسائل التغيير الاجتماعي في المجتمعات (Green,2002) وبأثرها السلوكي على البناء الوطني للمجتمع تكون وسيلة حية لتعليم الأفراد وتربيتهم من خلال الممارسة بحيث يتعلمون أسرع عن طريق العمل الجماعي وبصفة خاصة عندما تكون وسيلة العمل الأساسية هي الديمقراطية التعاونية التي تتيح للأعضاء حرية التعبير عن الرأي وتساعد على التوصل للقرارات الرشيدة عن طريق الحوار الهادف، ثم هي تشعر الأعضاء بأنهم يصنعون مستقبلهم بأفكارهم وتخطيطهم ومجهودهم في العمل مما يجعل الوحدة في الفكر وفي العمل شاملة للتخطيط والتنفيذ.

هذه المكتسبات الحقيقية التي يحققها العمل التعاوني قد لا تتحقق كليا أو يضيع عدد كبير منها بسبب العديد من التحديات والمعوقات التي تؤثر على نتائج مقومات العمل التعاوني وتتسبب إما في غيابها أو في إضعاف جدواها وبالتالي عدم تحقيق الأهداف التي من أجلها قام النشاط، وأوضحت دراسة إيلي (Ilie, 2016) أن الأنشطة التعاونية تواجه العديد من العقبات التي تعيق نموها وتطورها والنابعة من الإطارات والسياسات القانونية والممارسات الإدارية التي تتبناها الدول المتقدمة في النشاط التعاوني. كما اشارت دراسة كراسافاك وبيتكوفيتش (Krasavac& Petković, 2015) الى انه يجب القيام بإعادة تنظيم الاتحادات التعاونية من خلال التركيز في عملهم على مصلحة الأنشطة التعاونية بدلا من مصلحة الإدارة والدولة. وأكدت دراسة (بن شلهوب ، ٢٠١٤) على وجود معوقات تواجه الجمعيات التعاونية وتحد من دورها التنموي منها ضعف دور وسائل الاعلام في التوعية بأهمية العمل التعاوني .

وأهمية التحديد الدقيق لهذه المعوقات والعمل على مواجهتها وفق منهج علمي يوجه العمل الميداني أمر تحتمه ضرورة حماية الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للنشاط الذي تخطط له وتشرف عليه الإدارة الحكومية المسؤولة وبهذا تتحدد مشكلة البحث في تحديد المعوقات التي تواجه العمل التعاوني في المملكة والحلول المقترحة لمواجهتها.

أهمية الدراسة :

- يعد العمل التعاوني أحد المجالات الهامة في التنمية بمختلف مجالاتها الاقتصادية و الاجتماعية ويساهم في تدعيم البنيان الاقتصادي فالتعاون قطاع هام في سياسة التعددية الاقتصادية وهو الثالث مع القطاعين العام والخاص.
- يؤدي العمل التعاوني دوراً مكملاً مع الجهود التي تبذلها الدولة في تنمية المجتمع وتساهم في تحقيق نسبة عالية من خطة الدولة التنموية بجميع صورها (سكنية_ اقتصادية_ خدمية_ زراعية_ صناعية_ سياحية_ مصرفية_ نقل_ اتصالات.....) وذلك بالاستفادة من المدخرات الفردية المحلية مما يوفر مبالغ كبيره يمكن استثمارها في مجالات مختلفة. ويعمل على توفير فرص عمل للمواطنين وتسهم في تكوين رأسمال ذاتي لأفراد إمكانياتهم محدودة في المجتمع وتوظيفها لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع و زيادة الدخل الوطني.
- تتضح أهمية هذه الدراسة فيما تتوصل إليه من مقترحات تساعد في مواجهة هذه المعوقات وصياغتها في إطار شمولي يراعي تعددية الجهات التي يمكن لها المساهمة في هذه الحلول.

أهداف البحث :

الهدف الرئيس الأول : تحديد المعوقات التي تواجه العمل التعاوني في المملكة.

ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية :

١- تحديد المعوقات التشريعية و التنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة.
٢- تحديد المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة.

الهدف الرئيس الثاني : - تحديد الحلول المقترحة لمواجهة هذه المعوقات وصياغتها في إطار شمولي يراعي تعددية الجهات التي يمكن لها المساهمة في هذه الحلول.

تساؤلات البحث :

التساؤل الرئيس الأول : ماهي المعوقات التي تواجه العمل التعاوني في المملكة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية :

١- ما المعوقات التشريعية و التنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة؟
٢- ما المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة؟

التساؤل الرئيس الثاني : ما الحلول المقترحة لمواجهة هذه المعوقات ؟

المفاهيم الاجرائية المستخدمة في البحث :

مفهوم العمل التعاوني:

يقصد بالعمل التعاوني في هذه الدراسة " ترابط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والواجبات المتساوية لمواجهة ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية ذات الارتباط الوثيق والمباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية سواء كانوا منتجين أو مستهلكين".

مفهوم المعوقات:

هناك معان متعددة لمصطلح المعوقات ، فيقال عاقه عن كذا أي حبسه عنه وصرفه وشغله عنه وعوقه عن الأمر أي منعه وشغله عنه (المعجم الوسيط ، ٢٠٠٥ :٨٩٤) ويعرف المعوق في معجم أكسفورد بأنه الشيء الذي يسد الطريق الذي يؤدي لبلوغ الإنسان لغايته أو يمنعه من التقدم أو يؤخره (Oxford Dictionary, 2005: 627) ويقصد بالمعوقات في هذا البحث تلك الصعوبات التي تواجه العمل التعاوني في المملكة والذي تدعمه وتشرف عليه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية –ممثلة بالإدارة العامة للجمعيات التعاونية ومجلس الجمعيات التعاونية– وتحد من انتشاره واستفادة المواطنين من مزاياه وتضعف دوره كأحد أساليب تنمية المجتمعات المحلية.

أدبيات الدراسة :

مفهوم التعاون:

مفهوم التعاون في اللغة العربية واللغات المشتقة من اللاتينية هو : العمل سوياً ، أو العمل المشترك ، ويتضح ذلك إذا رجعنا إلى أصل كلمة التعاون في اللغة.

ففي اللغة العربية :

العون : الظهيرة أو الظهير أو الظهر على الأمر ، ويطلق على الواحد والاثنين والجمع والذكر والأنثى (الجوهري ،١٣٩٩ هـ ص ص: ٢١ــــــــــ٦٨).

وتعاون القوم واعتونوا واعتانوا إذا أعان بعضهم بعضا (بن منظور، ب.ت: ص: ٢٤٨).

وتعاونا : أعان بعضهما بعضا (الزبيدي ، بدون طبعة أو تاريخ)

وإذا رجعنا إلى معنى هذه الكلمة في اللغات المشتقة من اللغة اللاتينية وجدناها توحي بالعمل المشترك ، فكلمة Cooperateالإنجليزية أو كلمة Cooperer الفرنسية ، مكونة من مقطعين Co ومعناها في اللاتينية

(مع) أو (معا) أو(بالتبادل) أو (بالاشتراك) وكلمة Operate وتعني (يعمل) (الشاذلي ،١٩٨٦ م :ص٩)

فالتعاون من الناحية اللغوية في اللغات المشتقة من اللاتينية كلمة يقصد بها العمل سوياً Working Together أو الاستعداد للمساعدة Ready To Help وهو عمل يمكن أن يقوم به فرد أو جماعة.

ولم يستخدم هذا المصطلح للدلالة على التعاون في صورته الحديثة والذي تعبر عنه التنظيمات التعاونية إلا في القرن التاسع عشر سنة ١٨٢٠ م في انجلترا ، عندما اقترح جورج مودي Geroge Mudie إنشاء جمعية تعاونية تقوم على أفكار (روبرت أوين) لا توزع عائداً ورأس مالها غير قابل للقسمة ، وقد انتشرت تلك الجمعيات في إنجلترا ثم لم تلبث أن اختفت وظهر بدلاً

عنها جمعيات تعاونية وفق الأسس الروتشيلدية وذلك عام ١٨٤٤ م ، ثم انتقلت هذه المصطلحات الانجليزية Co-operate و Co-operation و Co-operative إلى فرنسا حيث استعملت بحسب المعنى الذي قصده (روبرت أوين) أولا ، ثم بحسب المعني الذي قصدته جماعة روتشديل بعد ذلك (الغامدي ، ٢٠٠٠ م : ص٤) ولذلك نص التعاونيون على أن مفهوم التعاون لا يخرج عن كونه (العمل والسعي بشكل مشترك مع أحد الأشخاص بحرية تامة) (باقه ، ١٩٧٨م،ص:١٥).

ومن التعريفات ماورد في منشورات المجلس المركزي للتعاونيات التيشكوسلوفاكية التي تم وصفها وفق الأسس الموضوعة من قبل الاتحاد التعاوني الدولي وهو : "التعاونية تنظيم طوعي باب العضوية فيها مفتوح ، وتدار من قبل أعضاءها على أساس العمل المتكافئ ، والمساعدة المتبادلة ، والمسؤولية التضامنية ، ووفق المبادئ الديمقراطية ، حيث يمارس الأعضاء متعاونين نشاطات ناجحة لمصلحتهم المشتركة ، ويسهمون في عملية التثقيف والتنوير العامة ".

وجاء في المنشورات الأمريكية التي يتكرر ذكرها بصورة غير رسمية التعريف التالي "التعاونية شكل من المشاريع الخاصة القائمة على المساعدات الذاتية، والتي تساهم ولو بنصيب يسير في التقدم والرفاء الاجتماعي.

وهناك تعريف مبسط للتعاونية ورد في منشورات المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ، ونصه "التعاونية عبارة عن تجمع للأشخاص الذين توحدوا من أجل الوصول إلى أهداف مشتركة ، بتأسيسهم تنظيماً تجارياً مراقبا بصورة ديمقراطية وموجها لإسهامهم ، برؤوس أموالهم فيه ، وأخذهم لنصيب عادل من أرباحه واستفادتهم من أفضليات نشاطه والذي يشارك فيه الأعضاء بفاعلية ".

التعريف الأول:

انطلق من فكرة التعاون التقليدي موجها فكرته واعياً إذ جمع بين محاربة الاحتكار والبعد عن الربحية في النشاط ، والاختيار الطوعي لنشاط التعاونية التي تحل خدمتها محل الربحية ، إلى جانب التلقائية في بناء نظام تعاوني متفق عليه بين الأعضاء.

التعريف الثاني:

وقد عرف الجمعية التعاونية على أنها مشروع تكونه ، وتديره جماعة من المنتفعين ، وفق المبدأ الديمقراطي... إلخ. فهو عرف الجمعية التعاونية باعتبارها مشروعا. وهو تعريف يفسر وضع الجمعية التعاونية. ولم يوجد تفريقاً بين الجمعية والمشروع. وهو الفرق الذي يضع الجمعية التعاونية في خدمة أعضائها والمجتمع. رغم ما فيه من قصور تعاوني. وبين المشروع الذي هو قائم على التأليف بين عناصر الإنتاج بقصد إنتاج سلعة معينة أو القيام بخدمة خاصة ، وبيعها في السوق لتحقيق أكبر ربح نقدي ممكن. وان كان التعريف قد حاول المزج بين مفهوم الجمعية التعاونية والمشروع بالاستناد على المبادئ التعاونية ، إلا أنه مزج خاطئ ينطوي على مغالطة واضحة في عملية مزج ، لوظائف تفتقر إلى أبسط مقومات المزج فيما بين عناصرها ، وأنشطتها، كوظائف وعلاقات ، ونتائج.

التعريف الثالث:

حاول أن يعرف التعاون بشكل عام من الناحية اللغوية ، والوظيفية وغيرها. فهو لم يميز بين التعاون كظاهرة عامة وبين الجمعية التعاونية من حيث هي منظمة لها وظائف معينة. فقد جاء تعريفاً يستند إلى عموميات ، ولا يخضع هذه العموميات إلى تحديد ، دقيق بين الوظائف حتى من ناحية الموارد ، والمبادئ التعاونية التقليدية ، فقد جمع بينها جمعاً عاماً فتمكن عبره من أن يتنصل من التحديد ، وبجد المرء صعوبة في مسألة التعريف التعاوني ضمن أساسياته ، إذ لا يمكن إيراد تعريف عام للتعاون يتضمن تعريفاً خاصاً بالتعاونية ، أو الحركة التعاونية ، أو النظام التعاوني ، فهذه أساسيات لابد من تفسير كل منها تفسيراً خاصاً ، بحيث يعطى كل منها تعريفاً خاصاً يحدد جواهرها ومضمون وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية مع تواجد نوع من الترابط فيما بين أساسيات التعاون هذه ، التي هي في الواقع تشمل لا من الناحية النظرية ، وإنما العملية أيضا التعاون، والحركة التعاونية والنظام التعاوني الخ (الحربي ، ١٩٨٥ م،ص:١٣).

كما عرف التعاون في تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للعمل التاسع والأربعين في عام ١٩٦٥م بأنه عبارة عن (اتحاد أشخاص عادة يكونون ذوي إمكانات محدودة ، انضموا معا بصورة اختيارية لبلوغ هدف اقتصادي مشترك عن طريق إنشاء مشروع اقتصادي يدار

بطريقة ديمقراطية ، والإسهام العادل في رأس المال الضروري والمشاركة العادلة في المخاطر ، والثمار التي تعود من هذا المشروع) (الشاذلي ، ١٩٨٦م، ص:١٢).

ولعل من أفضل التعريفات التي قيلت في التعاون ما قاله الدكتور زكي محمود شبانة (مصر) عام ١٩٧٠ م إذ يقول : (التعاون هو ترابط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والواجبات المتساوية ، لمواجهة أو التغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية ذات الارتباط الوثيق والمباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية سواء كان منتجين أو مستهلكين) (بكور ، ١٣٩٦ ه، ص:٤٦)

وكذلك تعريف عبد الغفار شكر للقطاع التعاوني بأنه نظام أو تنظيم له أهداف وتحكمه فلسفة ومبادئ ويعمل من خلال إطار تنظيمي وشكل إداري ملائم ، ويقوم بناء على استجابة واعية لأفراد المجتمع وذلك لتوسيع وزيادة قدرتهم المحدودة على إشباع رغباتهم المتعددة اعتماداً على أنفسهم (شكر ، ٢٠٠٥ ص:١٠).

مفهوم الجمعيات التعاونية :

الجمعيات التعاونية أياً كان نوعها تنظيمات شعبية ديمقراطية تقوم أساساً على مبادئ التعاون وخططه ، وتباشر نشاطها بهدف تحسين الشؤون الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها في حدود الخطة العامة للدولة (صندوق التكافل ١٩٨٩ م : ص١٩).

وتعرف أيضا بأنها "جزء من المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات طوعية حرة تقدم خدمات لأعضائها وللمجتمع وتسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية دون أن تستهدف الربح" (شكر ، ٢٠٠٥ م :ص١٤).

تعرف الجمعية التعاونية بأنها "تنظيم اقتصادي لمجهود مشترك ومنظم بين مجموعة من أفراد مجتمع معين من أجل خدمة مصالحهم المشتركة مما يؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة رخائهم ، وبمعنى آخر الجمعية التعاونية هي مشروع يمتلكه الأفراد الذين ينتفعون بخدماته كما أنهم يقومون جميعاً بالإشراف عليه" (الجبرين ، ٢٠٠٢ م: ٧٨٩).

أما الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض التي تهمنا في الدراسة الحالية تعرف بأنها "الجمعيات التي تقدم أكثر من خدمة وتعمل في أكثر من مجال وليس هناك حصراً أو قيد على ممارستها

لكل ما من شأنه خدمة المجتمع الذي توجد فيه ويعتبر هذا النوع من التعاونيات هو السائد في المملكة العربية السعودية" (الجبرين، ٢٠٠٢ م، ص: ٧٨٩).

أهداف الجمعيات التعاونية :

يعتبر النظام التعاوني خطوة سليمة في تطور المجتمعات ، بل ويمكن أن يلعب التعاون دوراً حقيقياً في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، كما أنه يستهدف تحقيق الديمقراطية بمفهومها العلمي. وان رسالة التعاون تعبر عن الروح الضرورية للمجتمع : روح تضافر الجهود دون استغلال فرد لأخيه ، روح الشعور بالتضامن الاجتماعي الذي يجعل الجميع يعملون معاً بغض النظر عن اللون أو الجنس.

ومن الجوانب المهمة التي ينبغي التنويه إليها أن التعاون مستمدة من شريعة الله فالله سبحانه وتعالى يقول:(وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرّ وَالتّقْوَىَ ۖ سورة :المائدة–الآية: ٢]

وتفسير الفقهاء لمفهوم "البر" في الإسلام يعتبر أوضح وأبلغ بيان لتأكيد ما وصل إليه كثير من العلماء من أن التعاون كفلسفة وتطبيق ، إنما يستمد الكثير من تعاليمه وقيمة من شرائع السماء ، فالتعاون يدعو إلى الأخلاق والسلوك الاجتماعي الرفيع والحب والإخاء والمساواة المقترنة بالعدالة.

والتعاون يدعو أيضاً إلى شرف ونزاهة المعاملات ، فقد ورد مثلاً في القانون النظامي لرواد روتشديل والمسجل ١٨٤١ أن جمعيتهم تتعامل فقط في السلع الجيدة ولا تتعامل إطلاقاً في السلع الرديئة ، ومثل تلك المعاني أليست مستمدة من شريعتنا السمحاء ؟ ألا يحث الإسلام على العدل في المعاملات، فيأمر بإيفاء الوزن والكيل وعدم بخس حقوق الناس ،وكما ورد في الحديث النبوي الشريف (من غشنا فليس منا) وكما قال الله تعالى : (وَيْلٌ لّلْمُطَفّفِينَ) (١)(الّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النّاسِ يَسْتَوْفُونَ)(٢)(وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) (٣) (سورة المطففين من ١ : ٣).

إذا كان الجانب الاقتصادي يأتي في مقدمة الأولويات بالنسبة لاهتمامات الجمعيات التعاونية ، فإن هذا الجانب ليس الجانب الوحيد الذي تعني به ، فقد اهتمت الجمعيات ومنذ بدايتها الأولى بالتعليم بشتى جوانبه، حيث أثبتت أن الجهل العدو الأول للتعاون وأنه يقف حائلاً دون تطورها، ولقد بلغ من اهتمام الجمعيات التعاونية بالتعليم أن أحد التعاونيين الأوائل يقول "قيل عن التعاون أنه حركة اقتصادية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل تعليمية ، ونحن إذا عكسنا العبارة وقلنا

أن التعاون حركة تعليمية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل اقتصادية لاستقام المعنى وكان نصيبه من الحق نصيب ذلك القول (التويم، باعشن،١٤٢٩ه).

الأهداف الاجتماعية:

- نشر الوعي والثقافة والتعليم.
- الحث على القيم والأخلاق.
- تقديم خدمات اجتماعية ومساعدات مادية وعينية وطبية في مجال محيطها الجغرافي بقيمة ١٠% من أرباح الجمعية سنوياً.
- المساهمة في زيادة التوعية التعاونية والتمكين على العمل الجماعي بين شرائح المجتمع.
- نشر وتعميق مفهوم الفرد للمجموعة والمجموعة للفرد.
- إتاحة الفرصة للعمل التعاوني لأداء دوره بشكل فعال للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إتاحة الفرصة للقيادات المحلية لممارسة العمل التعاوني الاقتصادي.
- تأمين الخدمات العامة للأعضاء والمجتمع.
- تحسين شروط العمل وزيادة الدخل (العتيبي ، باعشن ، ١٤٢٩، ص: ٥-٩).
- تأكيد روح وروابط التعاون الجماعية والعمل المشترك.
- نشر التعليم ، والتعليم التعاوني بوجه خاص وذلك بالقيام بنشاط تربوي وتثقيفي لرفع مستوى الأعضاء من النواحي الأدبية والعلمية والصحية والمساهمة في برامج ترشيد الاستهلاك.
- ايجاد وتنمية شعور الاعتماد على النفس لدى الأعضاء.
- التدريب على إدارة المشروعات وايجاد وتكوين كفاءات وكوادر إدارية وتنظيمية جديدة.
- تنمية المجتمع المحيط بالجمعية التعاونية من النواحي الثقافية والتعليمية والاقتصادية. ألخ
- محاربة العادات الاقتصادية والاجتماعية القديمة (المتخلفة) وتوجيه استعمال أوقات الفراغ بما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع بتنمية الروح الاجتماعية في العمل.
- تأمين حاجات الناس الاستهلاكية ، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى الاتجاه نحو إنتاج هذه الحاجات.

- القضاء على روح التنافس والحقد والاحتكار الملازمين لأسلوب الإنتاج الرأسمالي.
- تعميق روح الديمقراطية بين الأعضاء والتعاون على خدمة المجتمع.
- المساهمة في تنفيذ البرامج المركزية الحكومية لتنمية المجتمع وخاصة في الريف.
- المساهمة في إزالة الفوارق بين القرية والمدينة ، أو التخفيف من حدة هذه الفوارق على الأقل.
- يهدف التعاون أخيراُ إلى ايجاد مجتمع جديد أفضل ، يشكل ملامحه الأساسية من رغبات ومنطلقات وجهود المواطنين لخلق وتكوين هذا المجتمع الجديد الذي تعلم ويعمل ويتطور من أجل الجميع (أبو الخير، يونس ، ١٩٨٨ ص:٥٨-٥٩).

الأهداف الاقتصادية:

- تحسين حالة أعضائها اقتصادياً.
- القضاء على الاستغلال التجاري.
- محاربة الغش والتلاعب بالأسعار.
- المساهمة في إيجاد فرص عمل للمواطنين.
- إبعاد الوسطاء التجاريون.
- وجود عائد للشراء.
- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي للتمكين من زيادة الدخل الوطني.
- حماية مصالح أعضائها من استغلال المحتكرين والمغالين في الأسعار.
- الجمعية التعاونية لا تعمل بقصد تحقيق ربح فقط بل لتقديم خدمات لأعضائها بأسعار مناسبة والتساوي في تقديم الخدمات.
- الجمعية التعاونية منظمة اقتصادية تعمل على زيادة دخل أعضائها وحماية مصالحهم وتقديم خدمات اجتماعية مثل محو الأمية ورياض الأطفال ودعم المرضى وتكريم المتفوقين في المجال العلمي.
- تجميع الجهود : مما لاشك فيه أن الجهد الجماعي يكون أكثر إنتاجية وفاعلية من الجهد الفردي، هذا بالإضافة إلى إمكانية تنوع الجهد الجماعي بحيث يمكن الاستفادة من عمليتي التخصص وتقسيم العمل.

- الاستفادة من وفرة الإنتاج الكبير : فعلى سبيل المثال فإن المزارع الكبيرة الحجم تكون إنتاجيتها أكبر بكثير من الزراعة الفردية ، لأنه في حالة المزارع الكبيرة يمكن الاستفادة من الطرق الحديثة للإنتاج الموسع كتجميع وتكثيف وتحديث وتركيز الإنتاج وفي نفس الوقت يمكن تطبيق الأساليب العلمية لإدارة وتنظيم هذا الإنتاج.
- إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة : بتطوير العلم أو التكنولوجيا ارتفعت أسعار وسائل الإنتاج إلى الحد الذي يعجز معه المنتج الفرد عن شرائها ، وحتى لو استطاع ذلك فإن استخدام هذه الوسائل بشكل فردي لن يكون إنتاجياً أو مجدياً من الناحية الاقتصادية اللهم إلا إذا تحول إلى نوع من أنواع استغلال عدم قدرة الأفراد الآخرين على شراء مثل تلك الوسائل بواسطة احتكار تأجيرها لم وباستغلال الظروف المختلفة.
- القضاء أو التخفيف من حده النظام الرأسمالي : يلعب التعاون والجمعيات التعاونية هذا الدور في كثير من دول العالم الرأسمالي ، حيث تنتقي في التعاون ظاهرة الاحتكار والاستغلال. وأكبر مثل على ذلك ما هو موجود في المجتمعات الاسكندنافية (السويد والنرويج والدنمارك) حيث ساعدت البيئة وطابع النشاط الاقتصادي ومستوى الوعي الرفيع لدى الأفراد على إقامة نوع من التوازن داخل المجتمع الرأسمالي وذلك بتكوين التعاونيات في كل مجالات وفروع النشاط مما حقق للمجتمع بأسره الرفاهية التي ينشدها.
- أن وجود المؤسسات الرأسمالية (المنتجة والخدمية) وحدها داخل مجتمع الدولة الرأسمالية يؤدي بطبيعة الحال إلى المنافسة ثم الاحتكار والانفراد بالسوق مما ينتج عنه رفع الأسعار والحصول على أرباح فاحشة من قبل المنظمين لهذه المؤسسة والمالكين لها ، ولكن وجود الجمعيات التعاونية واشتغالها في نفس المجالات والاحتكار وتحقيقها لأرباح قليلة... الخ يؤدي إلى اعتدال المؤسسات الرأسمالية وعدم تدهورها وإلا قضى عليها بواسطة انتشار التعاونيات.
- القضاء على الوسطاء : مما لاشك فيه أن الوسطاء الذين يتبادلون نقل السلعة من المنتج إلى المستهلك كانوا دائماً عبئاً اقتصادياً كبيراً سواء على المنتج أو على المستهلك بصورة أكبر ، أو حتى على الاقتصاد الوطني لقطر من الأقطار.

- فهذه الفئة (الوسطاء) تحصل على دخول كبيرة نتيجة لعملهم حيث يقومون بإنفاق جزء كبير من هذه الدخول في استهلاك سلع ينتجها المجتمع بينما لم يشاركوا هم أساسا في إنتاج هذه السلع وبالتالي تشكل هذه الفئة نوعاً من أنواع البطالة المقنعة في المجتمع ، وفي حالة الجمعيات التعاونية فإن المنتجين قد يذهبون رأساً إلى السوق وقد يلجئون إلى جمعيات تعاونية أخرى متخصصة في التسويق. هذا بالنسبة للجمعيات الإنتاجية، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فإنها قد تكون في خدمة أعضائها قبل أي شيء آخر.
- ولهذا فإن أكبر ضربة قاضية يمكن توجيهها إلى الوسطاء والمرابين تكون عن طريق الجمعيات التعاونية.
- زيادة الإنتاج من ناحيتي الكم والكيف : في حالة الجمعيات التعاونية يوزع العائد السنوي للأرباح على الأعضاء بنسبة تعاملهم مع الجمعية ، بالإضافة إلى توزيع الأرباح على الأسهم ، وفي هذه الحالة فإن من المتوقع أن تتوافر جهود الأعضاء لزيادة الإنتاج أو توفير الخدمات والسلع... الخ تبعاً لنوع النشاط الذي تمارسه الجمعية التعاونية.
- ايجاد قوى إنتاجية جديدة : إن تكوين جمعية تعاونية في أي مجال يوجد قوة اقتصادية واجتماعية جديدة وان جهود الأفراد مجتمعة تكون خلاقة وقادرة على الدخول في مجالات عمل جديدة أكثر من قدرات الفرد.
- نجاح ونمو الجمعية التعاونية يكون دافعاً لها على اقتحام آفاق جديدة يحجم الفرد عن الدخول فيها ، كما أن الفرد يذهب في أغلب الأحيان بأرباحه المحققة إلى الاكتناز وتكوين الثروات أو الإنفاق البذخي في بعض الأحيان. أما الجمعيات التعاونية فإنها بتكوينها لرصيد الأرباح تسعى إلى تمتين وتأصيل مركزها الاقتصادي والاجتماعي في سبيل مصلحة القائمين عليها والمجتمع ككل.

فالجمعيات التعاونية لصغار المنتجين الزراعيين (الفلاحين) قد تنشئ فيما بينها جمعية تعاونية لتصنيع المنتجات الزراعية ، وهذه قوة اقتصادية جديدة تنشأ في المجتمع.

وقد تقوم هذه الجمعيات بتكوين جمعيات لتوريد الآلات والمكائن الزراعية اللازمة لهم ، وهذه قوة اقتصادية جديدة أخرى تنشأ في المجتمع.

وهكذا فالجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها، حينما تقوم بالانتشار والتوسع أفقياً أو إلى أعلى وإلى أسفل فإنها تقوم في نفس الوقت بخلق قوة اقتصادية واجتماعية جديدة في المجتمع.

- مساعدة الدولة في إنجاز بعض المشاريع الاقتصادية : بالرغم من أن مساعدة الدولة في إنجاز بعض المشروعات لا يكون من أهداف الجمعية التعاونية، وهي تسعى لتكوين نفسها وخاصة في المراحل الأولية من العمل والنشاط، ولكن على الدولة المعنية أو القطر المعني وخاصة في مرحلة التحول من التخلف إلى القيام بعملية تنمية شاملة للمجتمع ، على الدولة أن تستفيد من نشاط الجمعيات التعاونية المنتشر في جميع مجالات الحياة ، حيث أن الجمعيات التعاونية تستطيع القيام بالعديد من المهام التي توكل إليها من قبل الدولة والحكومة أفضل من المؤسسات الحكومية أو القطاع العام ، كما أن التعاونيات تمثل أحد الطرق المباشرة لتضامن الجماهير من أجل القضاء على الاستغلال ثم إنها في النهاية مجال خصب لنمو الوعي والتعليم ثم الأسلوب الديمقراطي في إدارة شئون الحياة.
- وهنا تجدر الإشارة إلى أن السلطة أو الحكومة أو القيادة في القطر النامي وخاصة في مرحلة التنمية يكون أمامها في هذه الحالة من مهام رئيسية مركزية ، داخلية وخارجية ، قطرية وقومية ما هو أهم بكثير من عملية التبادل التجاري (الاستهلاكي) أو مباشرة الإنتاج الحرفي أو الزراعي ، بل إن تجميع المنتجين الفرديين في تعاونيات يهيئ بل يمثل إحدى المراحل الانتقالية الهامة في خلق الوعي والإحساس لدى هؤلاء المنتجين والعمال بموضوع الملكية العامة لوسائل الإنتاج والذي قد يكون أحد المستهدفات الاستراتيجية لمستقبل المجتمع (أبو الخير، يونس ١٩٨٨م :ص٦١-٦٢).

معوقات العمل التعاوني:

وكما أن هناك عوامل تلعب دوراً في تنشيط الحركة التعاونية ، نجد عوامل أخرى قد تقف حائلاً دون تطور هذه الجمعيات وتحد من نموها ، وأهم هذه العوامل :

التعامل بالأجل:

يعد التعامل بالأجل من أهم معوقات العمل التعاوني ، سواء كان ذلك التعامل بيعاً أو شراء فالشراء الآجل يحمل الجمعية زيادة بالأسعار، مما يجعلها لا تستطيع منافسة الأسعار السائدة في الأسواق وبالتالي تجعل المتعاملين مع الجمعية يحجمون عن التعامل معها، كما أن البيع الآجل قد

يغري المستهلكين على زيادة مشترياتهم ، وقد تؤدي هذه الزيادة في المشتريات إلى حالة يتعذر عليهم فيها الموازنة ما بين دخولهم ومصروفاتهم ، مما يوقعهم في العجز عن السداد وبالتالي يعرض أموال الجمعية للضياع.

وجدير بالذكر أن جماعة روتشديل وهم أول جماعة تعاونية ، كانوا لا يتعاملون إلا بالنقد ، وأن قانونهم كان ينص في المادة (٢٣) منه "ليس لمجلس الإدارة مهما كانت الظروف والأحوال أن يتعامل بالأجل بيعاً أو شراءً ، بل يجب أن تتم جميع المعاملات نقداً ، وإذا تصرف أحدهم بما يخالف هذه القاعدة ، يكون عرضة لغرامة مقدارها عشرة شلنات ، فضلاً عن اعتباره غير جدير بالقيام بمهام منصبه".

وقد حددت أنظمة الجمعيات التعاونية في هذا البلد أو ذاك ، شروطاً للبيع الآجل تضمن حقوق الجمعية ، ففي قانون التعاون المصري لا يجوز البيع بالأجل إلا للأعضاء وبنسبة لا تزيد عن ١٦/٣ من المرتب أو الأجر الشهري، وأن يكون الضمان بقبول الجهات التي يعملون فيها الخصم من المرتب.

الدعم الحكومي:

في الكثير من الأحيان يشار إلى الدعم الحكومي كعامل من عوامل النهوض بالعمل التعاوني ، إلا أن كثيراً من الدراسات والتجارب العلمية أظهرت أن هذا الدعم قد يقف عائقاً في وجه تطور الجمعيات ونموها ، ويرى كثير من التعاونيون أن مما يفسد الجمعيات اعتمادها على المال الموهوب ، لأن هذا يخل بمبدأ من مبادئ التعاون ألا وهو الاعتماد على النفس.

كما أن اعتمادهم على مثل تلك المصادر يجعلهم يتهاونون في الحفاظ على المال الذي حصلوا عليه بسهولة ، مما يجعله يذهب بالسهولة التي حصلوا فيها على المال – هذا من جهة أولى.

ومن جهة ثانية فإن الجمعيات التعاونية التي اعتمدت على الدعم الحكومي في تسيير أمورها تصاب بما يشبه الشلل. ما إن ينقطع عنها هذا الدعم ، من هنا فإن العديد من الباحثين يعتبرون أن هذا الدعم الحكومي للجمعيات مصدر ضعف لا مصدر قوة لها (صندوق التكافل، ١٩٨٩).

- ويفضل آخرون أن يأخذ هذا الدعم منحنى آخر بأن تساعد التعاون عن طريق نشر الوعي التعاوني ، وقدأشار برانز Bruns إلى مايسمى بتكوين خبرة المدى الطويل في العمل التعاوني وتوفيرها من خلال تدريب أعضاء الجمعيات التعاونية من خلال برامج

تنظم وتنفذ تحت اشراف جامعات أوكليات معتمدة Bruns, Maureen., 1999, pp. (40).

عدم انتشار الوعي التعاوني بين الأعضاء :

من أهم معوقات العمل التعاوني أن يكون أعضاء الجمعية التعاونية المساهمين فيها غير ملمين بالتعاون ، مما يؤول بها أن تنقلب إلى مشروع تجاري هدفه الربح بعيداً عن الأهداف الاجتماعية والتعاونية ، فالأعضاء المشبعون بروح التعاون قد يكونون أهم من رأس المال ، وفي ذلك يقول التعاوني السويدي الكبير هـ. الدن "إذا أتيحت لنا فرصة أن نبدأ بحركتنا من جديد ، وكان علينا أن تختار بين أحد شيئين ، البدء دون رأسمال ، ولكن بموظفين وأعضاء مستنيرين ، أو البدء برأسمال كبير وموظفين غير واعين ، فإن تجاربنا تملي علينا أن نختار الطريق الأول"

وجدير بالذكر أن بعض الأعضاء التعاونيين الذين يدركون طبيعة التعاون ، كثيراً ما يلجأون إلى العمل التطوعي غير المأجور ، بل وبعض الأحيان يمنحون الجمعية مباني ومخازن بدون مقابل ، وبذلك تخف النفقات التي تتكبدها تلك الجمعيات.

عدم كفاءة أعضاء مجلس الإدارة واعتمادهم على جهاز إداري غير كفء:

أثبتت الدراسات أن سوء الإدارة كان سبباً مهماً ورئيسياً في فشل العديد من الجمعيات في أمريكا مثلاً، وشكلت ما نسبته ١٩.٨% من تلك الأسباب. ويدخل في تلك الأسباب (عدم الكفاءة في الإدارة ، المغالاة في مصاريف التأسيس ، عدم أمانة القائمين بالعمل ، المغالاة في المصاريف الإدارية ، جمعية الرجل الواحد ، عدم استخدام مدير كفء ، وعدم وجود أعضاء شباب في إدارة الجمعية)

وكثيراً ما تحكم اختيار مجالس الإدارة في الدول المتخلفة ، المحسوبية والمعرفة والصداقة ، أكثر من النظر إلى الكفاءة وإلى مصلحة الجمعية ، وإذا كان الموظفون الإداريون هم الذين يتولون تنفيذ سياسة مجلس الإدارة ، فكثيراً ما يهمل هؤلاء اختيار الموظفين أصحاب الكفاءة المؤمنين بفلسفة التعاون وأهدافه ، مما يؤدي ذلك إلى الفشل ، وفي جميع الحالات تظل المسؤولية مسؤولية الأعضاء الذين يجدر بهم أن يحسنوا الاختيار ، وأن يبتعدوا عن المجاملة والمحسوبية في الاختيار ، ويجدر بنا أن نشير إلى الأسباب الرئيسية التي أدت لحل بعض

الجمعيات وتصفيتها في الولايات المتحدة في الفترة مـــن ١٨٧٥-١٩٣٩م (صـــندوق التكافـــل، ١٩٨٩ :٢٣).

منهجية البحث :

نوع الدراسة : دراسة وصفية لتحديد المعوقات التي تواجه العمل التعاوني في المملكة والحلول المقترحة لمواجهتها من خلال النتائج التي تكشف عنها الدراسة الميدانية من منظور أعضاء مجلس الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية خلال فترة إجراء الدراسة خلال العام ١٤٣٧هـــ..

المنهج المستخدم: منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة ، لأعضاء مجلس الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية..

مجتمع البحث : يتكون مجتمع الدراسة الحالية من عينة من أعضاء مجلس الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية خلال فترة إجراء الدراسة خلال العام ١٤٣٧هـــ.

عينة الدراسة :

تم أخذ عينة عمدية مكونة من (١٠٥) من أعضاء مجلس الجمعيات التعاونية فـــي المملكـــة العربية السعودية خلال فترة إجراء الدراسة خلال العام ١٤٣٧هـــ.

أداة الدراسة :

تم اعتماد أداة الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة وقد تم تصميمها بالاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة المشابهة و بعد تصميمها تم اتباع الخطوات التالية للتحقق من صلاحيتها للتطبيق الميداني :

صدق أداة الدراسة:

أ – الصدق الظاهري للأداة :

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المحكمين ، وفي ضوء آرائهم تم إعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية.

ب – صدق الاتساق الداخلي للأداة :

تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

الجدول رقم (١)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

البعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
الأول	١	٠.٦٧١**	٧	٠.٦٢٥**
	٢	٠.٥٣٧**	٨	٠.٧٦٠**
	٣	٠.٧٧٠**	٩	٠.٦٠٢**
	٤	٠.٥١٨**	١٠	٠.٥٣٨**
	٥	٠.٧٨٥**	١١	٠.٦٥٨**
	٦	٠.٧٦٣**	-	-
الثاني	١	٠.٦٥٨**	٥	٠.٥٥٦**
	٢	٠.٥٥٦**	٦	٠.٧٤٤**
	٣	٠.٥٥٨**	٧	٠.٦٥٨**
	٤	٠.٥٣١**	٨	٠.٦٨٣**
الثالث	١	٠.٨٦٩**	٦	٠.٥٠٢**
	٢	٠.٧٠٢**	٧	٠.٦٨٤**
	٣	٠.٥٣٧**	٨	٠.٨٦٩**
	٤	٠.٦٢٩**	٩	٠.٧٥١**
	٥	٠.٥١٢**	١٠	٠.٥٥٩**

**** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل**

يتضح من الجدول (١) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (٠.٠١) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

- **ثبات أداة الدراسة :**

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة تم استخدام (معادلة ألفا كرونبـــاخ) ((Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (٢) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (٢)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
المعوقات التشريعية و التنظيمية	١١	٠.٨١٤٢
المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية	٨	٠.٧١٩١
مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية	١٠	٠.٧١٨٢
الثبات العام	٢٩	٠.٨٣٠٤

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الثبات العام عال حيث بلغ (٠.٨٣٠٤) وهذا يدل علـــى أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

- **أساليب المعالجة الإحصائية :**

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد مـــن الأســـاليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم حساب المدى(٣-١=٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي(٣/٢= ٠.٦٧) بعد ذلك تـــم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصـــحيح) وذلـــك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي :

- من ١.٠٠ إلى ١.٦٧ يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ١.٦٨ إلى ٢.٣٤ يمثل (موافق إلى حد ما) نحو كل عبارة باختلاف المحـــور المـــراد قياسه.
- من ٢.٣٥ إلى ٣.٠٠ يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية :

١. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لمفـــردات عينـــة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحـــاور الرئيســـة التـــي تتضـــمنها أداة الدراسة.

٢. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) " Weightend Mean " لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

٣. المتوسط الحسابي " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

٤. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات مفردات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

أولا : النتائج المتعلقة بوصف افراد عينة الدراسة :-

جدول رقم (٣)

توزيع افراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	ثانوية عامة أو ما يعادلها	٥	٤.٨
	بكالوريوس (الشهادة الجامعية)	٨٧	٨٢.٨٤
	دبلوم عالي	٥	٤.٨
	دكتوراه	٣	٢.٨٥
	ماجستير	٥	٤.٨
	المجموع	١٠٥	%١٠٠
التخصص	خدمة اجتماعية	٢٥	٢٣.٨
	مهندس	١٥	١٤.٣
	ادارة اعمال	١٠	٩.٥
	صحة بيئة	١٠	٩.٥
	أخرى ادارة وتخطيط تربية / لغة عربية اجتماعيات- علوم طبية- علوم سياسية رياضيات- علوم زراعية - دعم فني- شرعي	٤٥	٤٢.٨٥
	المجموع	١٠٥	%١٠٠
المسمى الوظيفي	مدير تنفيذي	٢٥	٢٣.٨
	رجل اعمال	١٠	٩.٥
	رئيس مجلس الإدارة	٢٥	٢٣.٨
	عضو هيئة تدريس	٥	٤.٨
	موظف	٥	٤.٨
	متقاعد	٥	٤.٨
	دعم فني	٥	٤.٨
	مشرف	٥	٤.٨
	اخصائي مختبر	٥	٤.٨
	نائب رئيس	٥	٤.٨
	باحث	١٠	٩.٥
	المجموع	١٠٥	%١٠٠
عدد سنوات الخبرة في العمل	أقل من ٥ سنوات	١٥	١٤.٣
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٠	١٩.٠
	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	٢٠	١٩.٠
	١٥ سنة فأكثر	٥٠	٤٧.٦
	المجموع	١٠٥	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن (٨٧) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٨٢,٨٤% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس (الشهادة الجامعية) وهم الفئة الأكثر من افراد عينة الدراسة ، بينما (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٢,٨٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه ، و (٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوية عامة أو ما يعادلها ، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم

العلمي دبلوم عالي ، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير.

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن (٢٥) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٢٣.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم خدمة اجتماعية وهم الفئة الأكثر من افراد عينة الدراسة ، بينما (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٤.٣% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم هندسة ، و (١٠) منهم يمثلون ما نسبته ٩.٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم إدارة اعمال ، و(١٠) منهم يمثلون ما نسبته ٩.٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم صحة بيئة ، وتوزعت النسبة الباقية من إجمالي عينة الدراسة وقدرها ٤٢,٨٦ بنسب متساوية كل منها يساوي ٤,٨ على عدة تخصصات أخرى هي " إدارة وتخطيط، وتربية لغة عربية، واجتماعيات، وعلوم طبية، و علوم سياسية، و رياضيات، و علوم زراعية، ودعم فني ، وتخصص شرعي.

كما يتضح من الجدول رقم (٣) أن (٢٥) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٢٣.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مدير تنفيذي ، بينما (٢٥) منهم يمثلون ما نسبته ٢٣.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي رئيس مجلس الإدارة، و (١٠) منهم يمثلون ما نسبته ٩.٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي رجل أعمال ، و (١٠) منهم يمثلون ما نسبته ٩.٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي باحث ، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي عضو هيئة تدريس، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة متقاعدين، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي دعم فني، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مشرف، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي اخصائي مختبر، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي نائب رئيس.

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن (٥٠) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٧.٦% من إجمالي افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من ١٥ سنة فأكثر وهم الفئة الأكثر من افراد عينة الدراسة ، بينما (٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ١٩.٠% من إجمالي

افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات ، و (٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ١٩.٠% من إجمالي افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة ، و(١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٤.٣% من إجمالي افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات.

ثانيا : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :-

السؤال الأول :- " ما المعوقات التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية " ؟

١/ المعوقات التشريعية و التنظيمية :

للتعرف على المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات افراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

استجابات افراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
١	عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة.	ك	٧٠	٣٥	-	٢.٦٧	٠.٤٧٤	٣
		%	٦٦.٧	٣٣.٣	-			
٢	غياب التخطيط العلمي للعمل التعاوني.	ك	٨٥	٢٠	-	٢.٨١	٠.٣٩٥	١
		%	٨١.٠	١٩.٠	-			
٣	ضعف الرقابة الحكومية على الجمعيات التعاونية.	ك	٦٠	٣٠	١٥	٢.٤٣	٠.٧٣٢	١٠
		%	٥٧.١	٢٨.٦	١٤.٣			
٤	ضعف التنسيق مع مؤسسات المجتمع.	ك	٧٠	٣٥	-	٢.٦٧	٠.٤٧٤	٥
		%	٦٦.٧	٣٣.٣	-			
٥	عدم وضوح لوائح العمل التعاوني .	ك	٥٠	٣٥	٢٠	٢.٢٩	٠.٧٦٩	١١
		%	٤٧.٦	٣٣.٣	١٩.٠			
٦	عدم وضوح آليات تطبيق العمل التعاوني.	ك	٧٠	١٥	٢٠	٢.٤٨	٠.٧٩٨	٨
		%	٦٦.٧	١٤.٣	١٩.٠			
٧	غياب البرامج التطويرية في مجال العمل التعاوني.	ك	٨٥	٢٠	-	٢.٨١	٠.٣٩٥	٢
		%	٨١.٠	١٩.٠	-			
٨	ضعف آليات متابعة الانشطة التعاونية القائمة .	ك	٥٠	٥٥	-	٢.٤٨	٠.٥٠٢	٧
		%	٤٧.٦	٥٢.٤	-			
٩	قصور الخبرة الإدارية لدى العاملين في مجال العمل التعاوني.	ك	٥٥	٤٠	١٠	٢.٤٣	٠.٦٦٣	٩
		%	٥٢.٤	٣٨.١	٩.٥			
١٠	تعقيد اجراءات اصدار تراخيص مشروعات العمل التعاوني.	ك	٧٥	٢٥	٥	٢.٦٧	٠.٥٦٦	٦
		%	٧١.٤	٢٣.٨	٤.٨			
١١	ضعف الاشراف والتوجيه والارشاد لأنشطة العمل التعاوني .	ك	٧٠	٣٥	-	٢.٦٧	٠.٤٧٤	٤
		%	٦٦.٧	٣٣.٣	-			
	المتوسط العام					٢.٥٨	٠.٣٤٦	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن افراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية بمتوسط (٢.٥٨ من ٣.٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢.٣٥ إلى ٣.٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوت في موافقة افراد عينة الدراسة على المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية ما بين (٢.٢٩ إلى ٢.٨١) وهي متوسطات تقع في الفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (موافق الى حد ما / موافق) على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة افراد عينة الدراسة على المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية حيث يتضح من النتائج أن افراد عينة الدراسة موافقون على عشرة من المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في العبارات رقم (٢ ، ٧ ، ١ ، ١١ ، ٤ ، ١٠ ، ٨ ، ٦ ، ٩ ، ٣) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة افراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٢) وهي" غياب التخطيط العلمي للعمل التعاوني " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨١ من ٣) .
٢. جاءت العبارة رقم (٧) وهي" غياب البرامج التطويرية في مجال العمل التعاوني " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨١ من ٣) .
٣. جاءت العبارة رقم (١) وهي" عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٦٧ من ٣).
٤. جاءت العبارة رقم (١١) وهي" ضعف الاشراف والتوجيه والارشاد لأنشطة العمل التعاوني " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٦٧ من ٣).
٥. جاءت العبارة رقم (٤) وهي" ضعف التنسيق مع مؤسسات المجتمع " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٦٧ من ٣).
٦. جاءت العبارة رقم (١٠) وهي" تعقيد اجراءات اصدار تراخيص مشروعات العمل التعاوني " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٦٧ من ٣).
٧. جاءت العبارة رقم (٨) وهي" ضعف آليات متابعة الانشطة التعاونية القائمة " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٤٨ من ٣).

٨. جاءت العبارة رقم (٦) وهي" عدم وضوح آليات تطبيق العمل التعاوني " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٤٨ من ٣).
٩. جاءت العبارة رقم (٩) وهي" قصور الخبرة الإدارية لدى العاملين في مجال العمل التعاوني " بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٤٣ من ٣).
١٠. جاءت العبارة رقم (٣) وهي" ضعف الرقابة الحكومية على الجمعيات التعاونية " بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٤٣ من ٣).

كما يتضح من النتائج أن افراد عينة الدراسة موافقون الى حد ما على واحدة من المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في العبارة رقم (٥) وهي" عدم وضوح لوائح العمل التعاوني " بمتوسط (٢.٢٩ من ٣).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن محور المعوقات التشريعية والتنظيمية حظي بموافقه عالية في كل متغيراته وعكست النتيجة المرتبطة غياب التخطيط العلمي للعمل التعاوني اتساقها مع نتيجة أخرى في الدراسة الحالية وهي عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة ، حيث أن التخطيط العلمي يسترشد بالأهداف المستمدة من الرؤيا . وقد أكدت على هذه النتيجة دراسة (Ganapati,2003) أن أهداف الجمعيات التعاونية غير واضحة ومثالية وصعبة التحقيق، وغير مرتبطة بالمجتمع الذي تعمل فيه مما ترتب عليه عدم فاعلية دورها في المجتمع ، كما أشارت دراسة إيلي (Ilie, 2016) الى أن الأنشطة التعاونية تواجه العديد من العقبات التي تعيق نموها وتطورها والنابعة من الإطارات والسياسات القانونية والممارسات الإدارية منها غياب الأنظمة المالية والإدارية (أبو نعمة،٢٠٠٨م) . كما ساهم تعقيد اجراءات اصدار تراخيص مشروعات العمل التعاوني و قصور الخبرة الإدارية لدى العاملين في مجال العمل التعاوني في غياب البرامج التطويرية في مجال العمل التعاوني و ضعف التنسيق مع مؤسسات المجتمع والتي أدت بدورها الى عدم وضوح آليات تطبيق العمل التعاوني وضعف آليات متابعة الانشطة التعاونية القائمة ضعف الاشراف والتوجيه والارشاد لأنشطة العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية .

٢/ المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية :

للتعرف على المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات افراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات الثقافية

والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

استجابات افراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
١	عدم وضوح نظام العمل التعاوني في المجتمع السعودي .	ك	٦٠	٤٥	-	٢.٥٧	٠.٤٩٧	٥
		%	٥٧.١	٤٢.٩	-			
٢	غياب البرامج الإعلامية والتثقيفية في مجال نشر ثقافة العمل التعاوني.	ك	٩٠	١٥	-	٢.٨٦	٠.٣٥٢	١
		%	٨٥.٧	١٤.٣	-			
٣	ضعف الدعم الحكومي للعمل التعاوني في المجتمع.	ك	٥٠	٥٥	-	٢.٤٨	٠.٥٠٢	٨
		%	٤٧.٦	٥٢.٤	-			
٤	تدني مستوى الوعي التعاوني لدى افراد المجتمع.	ك	٩٠	١٥	-	٢.٨٦	٠.٣٥٢	٢
		%	٨٥.٧	١٤.٣	-			
٥	ضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم برامج العمل التعاوني .	ك	٩٠	١٥	-	٢.٨٦	٠.٣٥٢	٣
		%	٨٥.٧	١٤.٣	-			
٦	ضعف الميزانيات المرصودة للعمل التعاوني .	ك	٨٠	٢٠	٥	٢.٧١	٠.٥٥٠	٤
		%	٧٦.٢	١٩.٠	٤.٨			
٧	صعوبة الحصول على قروض وإعانات الدعم من الجهات ذات العلاقة بدعم العمل التعاوني.	ك	٨٠	٢٠	٥	٢.٥٧	٠.٤٩٧	٦
		%	٧٦.٢	١٩.٠	٤.٨			
٨	ضعف آليات دراسة الجدوى للمشروعات التعاونية .	ك	٦٠	٤٠	٥	٢.٥٢	٠.٥٩٠	٧
		%	٥٧.١	٣٨.١	٤.٨			
	المتوسط العام					٢.٦٨	٠.٢٧٣	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن افراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية بمتوسط (٢.٦٨ من ٣.٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢.٣٥ إلى ٣.٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانس في موافقة افراد عينة الدراسة على المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية ما بين (**٢.٤٨ إلى ٢.٨٦**) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة افراد عينة الدراسة على المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية حيث يتضح من النتائج أن

افراد عينة الدراسة موافقون على ثمانية من المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في العبارات رقم (٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١ ، ٧ ، ٨ ، ٣) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة افراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٢) وهي" غياب البرامج الإعلامية والتثقيفية في مجال نشر ثقافة العمل التعاوني " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٦ من ٣) .
٢. جاءت العبارة رقم (٤) وهي" تدني مستوى الوعي التعاوني لدى افراد المجتمع " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٦ من ٣) .
٣. جاءت العبارة رقم (٥) وهي" ضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم برامج العمل التعاوني " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٦ من ٣).
٤. جاءت العبارة رقم (٦) وهي" ضعف الميزانيات المرصودة للعمل التعاوني " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٧١ من ٣).
٥. جاءت العبارة رقم (١) وهي" عدم وضوح نظام العمل التعاوني في المجتمع السعودي " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٥٧ من ٣).
٦. جاءت العبارة رقم (٧) وهي" صعوبة الحصول على قروض وإعانات الدعم من الجهات ذات العلاقة بدعم العمل التعاوني " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٥٧ من ٣).
٧. جاءت العبارة رقم (٨) وهي" ضعف آليات دراسة الجدوى للمشروعات التعاونية " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٥٢ من ٣).
٨. جاءت العبارة رقم (٣) وهي" ضعف الدعم الحكومي للعمل التعاوني في المجتمع " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٤٨ من ٣).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في غياب البرامج الإعلامية والتثقيفية في مجال نشر ثقافة العمل التعاوني وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بن شلهوب ، ٢٠١٤) كما أيدت النتائج ما اوصت به دراسة(الحمد ،٢٠١٠م) حول أهمية زيادة نشر الثقافة التطوعية والعمل التضامني والجماعي والقيام بحملات التوعية للتعريف بأهمية العمل التعاوني وسلبيات العمل الفردي وأثره على نشاط الجمعيات التعاونية ،

وتبين من النتائج ان ضعف ثقافة العمل التعاوني في المجتمع السعودي كخيار تنموي مـــرتبط ارتباطا وثيقاً بضعف التوعية الاعلامية وتعقيد اجراءات العمل التعاوني بشكل عام وقلة قنوات الدعم المالي من القطاعين الحكومي والخاص .كما تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كومالو (KHUMALo, 2014) في أن النشاط التعاوني يكتسب أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية .

وبشكل عام أوضحت النتائج ضعف مساهمة العمل التعاوني في النشاط الاقتصادي في المملكة كرافد أساسي لعملية التنمية وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية وما يرتبط به من ارتفاع في نسبة البطالة في المجتمع السعودي مما يستدعي الإهتمام بإيجاد جيل تعاوني بتكثيف التوعيـــة بالعمل التعاوني وتوجيه الدراسات المستقبلية لدراسة العلاقة بين استراتيجيات العمل التعـــاوني وخصائصه التنظيمية وبين مستوى رضا المستهلك عن الخدمات والمنتجات المقدمة (Carr et al., 2008)

السؤال الثاني :- " ما مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية ؟ "

للتعرف على مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتـــب لاســـتجابات افراد عينة الدراسة على عبارات محور مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكـــة العربية السعودية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

استجابات افراد عينة الدراسة على عبارات محور مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
١	تعريـف افـراد المجتمـع بـالفرص المتاحـة للعمـل التعاوني.	ك	٩٠	١٥	-	٢.٨٦	٠.٣٥٢	٦
		%	٨٥.٧	١٤.٣	-			
٢	نشر ثقافة العمل التعاوني .	ك	٩٥	١٠	-	٢.٩٠	٠.٢٩٥	٤
		%	٩٠.٥	٩.٥	-			
٣	عقد الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال العمل التعاوني.	ك	١٠٠	٥	-	٢.٩٥	٠.٢١٤	١
		%	٩٥.٢	٤.٨	-			
٤	مراجعة وتطوير نظام العمل التعاوني في المملكة.	ك	٨٥	١٥	٥	٢.٧٦	٠.٥٢٨	٩
		%	٨١.٠	١٤.٣	٤.٨			
٥	الاستفادة من نظم وتجارب الدول المتقدمة في العمل التعاوني.	ك	١٠٠	٥	-	٢.٩٥	٠.٢١٤	٢
		%	٩٥.٢	٤.٨	-			
٦	دعـم الجمعيـات التعاونيـة بالأفكـار والمقترحـات لتطوير مواردها المالية وتحسين خدماتها.	ك	٩٠	١٥	-	٢.٨٦	٠.٣٥٢	٧
		%	٨٥.٧	١٤.٣	-			
٧	العمل على تعزيز دور وسائل الإعلام في التوعية	ك	٩٥	١٠	-	٢.٩٠	٠.٢٩٥	٥

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
	بأهمية العمل التعاوني.	%	٩٠.٥	٩.٥	-			
٨	القيام بحملات التوعية للتعريف بأهمية العمل التعاوني .	ك	٩٠	١٥	-	٢.٨٦	٠.٣٥٢	٨
		%	٨٥.٧	١٤.٣	-			
٩	العمل على تعزيز الرقابة والإشراف الحكومي على العمل التعاوني.	ك	٧٥	٣٠	-	٢.٧١	٠.٤٥٤	١٠
		%	٧١.٤	٢٨.٦	-			
١٠	القيام بدراسات مستقبلية وافية حول سبل مواجهة المعوقات التي تواجه العمل التعاوني .	ك	١٠٠	٥	-	٢.٩٥	٠.٢١٤	٣
		%	٩٥.٢	٤.٨	-			
	المتوسط العام					٢.٨٧	٠.١٨٢	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن افراد عينة الدراسة موافقون على مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية بمتوسط (٢.٨٧ من ٣.٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢.٣٥ إلى ٣.٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانس في موافقة افراد عينة الدراسة على مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية ما بين (٢.٧١ إلى ٢.٩٥) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي واللتي تشير إلى (موافق) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة افراد عينة الدراسة على مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية حيث يتضح من النتائج أن افراد عينة الدراسة موافقون على عشرة من مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في العبارات رقم (٣ ، ٥ ، ١٠ ، ٢ ، ٧ ، ١ ، ٦ ، ٨ ، ٤ ، ٩) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة افراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٣) وهي" عقد الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال العمل التعاوني " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٥ من ٣) .
٢. جاءت العبارة رقم (٥) وهي" الاستفادة من نظم وتجارب الدول المتقدمة في العمل التعاوني " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٥ من ٣) .

٣. جاءت العبارة رقم (١٠) وهي" القيام بدراسات مستقبلية وافية حول سبل مواجهة المعوقات التي تواجه العمل التعاوني " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٥ من ٣).

٤. جاءت العبارة رقم (٢) وهي" نشر ثقافة العمل التعاوني " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٠ من ٣).

٥. جاءت العبارة رقم (٧) وهي" العمل على تعزيز دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية العمل التعاوني " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٠ من ٣).

٦. جاءت العبارة رقم (١) وهي" تعريف افراد المجتمع بالفرص المتاحة للعمل التعاوني " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٦ من ٣).

٧. جاءت العبارة رقم (٦) وهي" دعم الجمعيات التعاونية بالأفكار والمقترحات لتطوير مواردها المالية وتحسين خدماتها " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٦ من ٣).

٨. جاءت العبارة رقم (٨) وهي" القيام بحملات التوعية للتعريف بأهمية العمل التعاوني " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٦ من ٣).

٩. جاءت العبارة رقم (٤) وهي" مراجعة وتطوير نظام العمل التعاوني في المملكة " بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٧٦ من ٣).

١٠. جاءت العبارة رقم (٩) وهي" العمل على تعزيز الرقابة والإشراف الحكومي على العمل التعاوني " بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة افراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٧١ من ٣).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في عقد الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال العمل التعاوني وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بن شلهوب ، ٢٠١٤) والتي أشارت الى أهمية تدريب الكوادر التعاونية داخل وخارج المملكة العربية السعودية وتفسر هذه النتيجة بأن عقد الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال العمل التعاوني يعزز من مهارات العمل الطوعي ويسهم في توفير متطلباته البشرية مما يعزز من تنفيذه .كما تتفق هذه النتائج مع ما ورد في دراسة (باعشن ،١٤٣١ه) والتي أشارت الى أن الجمعيات التعاونية تحتاج الى نوعية من

الموظفين ومشرفين ومنفذين وأن يتميز الموظفين بمؤهلات علمية وعملية جيدة ومناسبة ويكونوا على دراية بطبيعة العمل وان يتحلوا بكفاءة عالية ومعرفة بأنظمة العمل التعاوني.

كما أتضح من النتائج أهمية الاستفادة من نظم وتجارب الدول المتقدمة في العمل التعاوني كما أكدت دراسة بيسوردا وجريجوف (Persorda & Gregov, 2015) على أهمية الحث والمساعدة على ايجاد عقليات تعاونية، وتبني استراتيجية لتطوير وتنمية الأنشطة التعاونية والجمعيات التعاونية، والتشجيع على تبادل الخبرات والثقافات فيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية بين الدول.

ملخص نتائج الدراسة :

أولا : النتائج المتعلقة بوصف افراد عينة الدراسة :-

أن (٨٧) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٨٢,٨٤% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس (الشهادة الجامعية) وهم الفئة الأكثر من افراد عينة الدراسة ، و (٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوية عامة أو ما يعادلها ، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم عالي ، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، بينما (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٢,٨٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه .

أن (٢٥) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٢٣.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم خدمة اجتماعية وهم الفئة الأكثر من افراد عينة الدراسة ، بينما (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٤.٣% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم هندسة ، و (١٠) منهم يمثلون ما نسبته ٩.٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم إدارة اعمال ، و(١٠) منهم يمثلون ما نسبته ٩.٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم صحة بيئة ، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم إدارة وتخطيط، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم تربية لغة عربية، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم اجتماعيات، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم علوم طبية، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم علوم سياسية، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم رياضيات، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم علوم زراعية، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته

٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم دعم فني ، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة تخصصهم شرعي.

أن (٢٥) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٢٣.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مدير تنفيذي ، بينما (٢٥) منهم يمثلون ما نسبته ٢٣.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي رئيس مجلس الإدارة، و (١٠) منهم يمثلون ما نسبته ٩.٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي رجل أعمال ، و (١٠) منهم يمثلون ما نسبته ٩.٥% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي باحث ، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي عضو هيئة تدريس، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة متقاعدين، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي دعم فني، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مشرف، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي اخصائي مختبر، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤.٨% من إجمالي افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي نائب رئيس .

أن (٥٠) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٧.٦% من إجمالي افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من ١٥ سنة فأكثر وهم الفئة الأكثر من افراد عينة الدراسة ، بينما (٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ١٩.٠% من إجمالي افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات ، و (٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ١٩.٠% من إجمالي افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة ، و(١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٤.٣% من إجمالي افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات.

ثانيا : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :-

السؤال الأول :- " ما المعوقات التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية " ؟

١/ المعوقات التشريعية و التنظيمية :

افراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية.

افراد عينة الدراسة موافقون على عشرة من المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في:

١.غياب التخطيط العلمي للعمل التعاوني.

٢.غياب البرامج التطويرية في مجال العمل التعاوني.
٣.عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة .
٤.ضعف الاشراف والتوجيه والارشاد لأنشطة العمل التعاوني .
٥.ضعف التنسيق مع مؤسسات المجتمع .
٦.تعقيد اجراءات اصدار تراخيص مشروعات العمل التعاوني .
٧.ضعف آليات متابعة الانشطة التعاونية القائمة .
٨.عدم وضوح آليات تطبيق العمل التعاوني .
٩.قصور الخبرة الإدارية لدى العاملين في مجال العمل التعاوني .
١٠.ضعف الرقابة الحكومية على الجمعيات التعاونية .

افراد عينة الدراسة موافقون الى حد ما على واحدة من المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في " عدم وضوح لوائح العمل التعاوني " .

أبرز المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في غياب التخطيط العلمي للعمل التعاوني وتفسر هذه النتيجة بأن غياب التخطيط العلمي للعمل التعاوني يقلل من توفير المتطلبات اللازمة للعمل التعاوني مما يعوقه وعليه نجد أن أبرز المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في غياب التخطيط العلمي للعمل التعاوني.

٢/ المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية :

افراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية.

افراد عينة الدراسة موافقون على ثمانية من المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في:

١.غياب البرامج الإعلامية والتثقيفية في مجال نشر ثقافة العمل التعاوني.
٢.تدني مستوى الوعي التعاوني لدى افراد المجتمع.
٣.ضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم برامج العمل التعاوني .
٤.ضعف الميزانيات المرصودة للعمل التعاوني .
٥.عدم وضوح نظام العمل التعاوني في المجتمع السعودي .

٦.صعوبة الحصول على قروض وإعانات الدعم من الجهات ذات العلاقة بدعم العمل التعاوني .
٧.ضعف آليات دراسة الجدوى للمشروعات التعاونية .
٨.ضعف الدعم الحكومي للعمل التعاوني في المجتمع .

أبرز المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في غياب البرامج الإعلامية والتثقيفية في مجال نشر ثقافة العمل التعاوني وتفسر هذه النتيجة بأن غياب البرامج الإعلامية والتثقيفية في مجال نشر ثقافة العمل التعاوني يقلل من ثقافة العمل التعاوني مما يعوق تنفيذه وعليه نجد أن أبرز المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في غياب البرامج الإعلامية والتثقيفية في مجال نشر ثقافة العمل التعاوني.

السؤال الثاني :- " ما مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية " ؟

افراد عينة الدراسة موافقون على مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية.

افراد عينة الدراسة موافقون على عشرة من مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية تتمثل في:

١.عقد الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال العمل التعاوني.
٢.الاستفادة من نظم وتجارب الدول المتقدمة في العمل التعاوني.
٣.القيام بدراسات مستقبلية وافية حول سبل مواجهة المعوقات التي تواجه العمل التعاوني .
٤.نشر ثقافة العمل التعاوني .
٥.العمل على تعزيز دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية العمل التعاوني .
٦.تعريف افراد المجتمع بالفرص المتاحة للعمل التعاوني .
٧.دعم الجمعيات التعاونية بالأفكار والمقترحات لتطوير مواردها المالية وتحسين خدماتها .
٨.القيام بحملات التوعية للتعريف بأهمية العمل التعاوني .
٩.مراجعة وتطوير نظام العمل التعاوني في المملكة .
١٠.العمل على تعزيز الرقابة والإشراف الحكومي على العمل التعاوني .

وبذلك تكون أبرز مقترحات مواجهة معوقات العمل التعاوني في المملكة العربية السعودية هي عقد الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال العمل التعاوني وتفسر هذه النتيجة

بأن عقد الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال العمل التعاوني يكسب مهارات العمل الطوعي ويسهم في توفير متطلباته البشرية ويعزز عمليات تنفيذه وتقويمه وتطويره بشكل مستمر.

توصيات الدراسة :

انطلاقا من منظور المعنيين بالعمل التعاوني في مجلس الجمعيات التعاونية من أعضاء وعاملين في هذا المجلس والجمعيات التعاونية في المملكة توصي هذه الدراسة بالاهتمام بالعمل التعاوني باعتباره رافدا تنمويا مهما من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال ما يلي:

- عقد الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال العمل التعاوني.
- نشر ثقافة العمل التعاوني .
- تعريف افراد المجتمع بالفرص المتاحة للعمل التعاوني.
- الاستفادة من نظم وتجارب الدول المتقدمة في العمل التعاوني.
- القيام بحملات التوعية للتعريف بأهمية العمل التعاوني .
- دعم الجمعيات التعاونية بالأفكار والمقترحات لتطوير مواردها المالية وتحسين خدماتها.
- القيام بدراسات مستقبلية وافية حول سبل مواجهة المعوقات التي تواجه العمل التعاوني .
- مراجعة وتطوير نظام العمل التعاوني في المملكة.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- أبو نعمة، عادل إبراهيم (٢٠٠٨م)، **واقع الجمعيات التعاونية في محافظة، أريحا والأغوار من وجهة نظر رؤسائها، دراسة حالة**، محافظة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير غير منشورة، القدس، جامعة القدس.
- أبو الخير، كمال، يونس خالد (١٩٨٨م)، **الحركة التعاونية في الخليج العربي، الواقع والآفاق**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية تصدر عن مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، المنامة. البحري، العدد الثاني عشر ذو القعدة ١٤٠٨هـ.
- أحمد، محمد شمس الدين (١٩٨٢م)، **العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، مطبعة يوم المستشفيات.
- آل تويم ناصر، باعشن علي (١٤٢٩هـ)، **دور الجمعيات التعاونية في خدمة المجتمع**، ورقة عمل من إصدارات الجمعية التعاونية متعددة الأغراض لمنسوبي جامعة الملك سعود.
- باعشن، علي(١٤٣١هـ)، **تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية**، ورقة عمل مقدمة لملتقى الجمعيات التعاونية الثاني، المنعقد في مدينة جدة، جدة، جمعية منسوبي الخطوط الجوية السعودية.
- باقة، فاطمة الزهراء (١٩٧٨م)، **الحركة التعاونية في المغرب**، ترجمة د. صلاح الدين هارون، الرباط، مكتبة المعارف.
- بن شلهوب، هيفاء (٢٠١٤م)،**تقييم الدور التنموي للجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية**،.
- بن منظور، أبو الفضل جمال الدين (د.ت)، **لسان العرب**، مادة عون، ج١٣، دار صادر، بيروت.

- الجبرين، جبرين (٢٠٠٢م)، **الدور الاجتماعي للجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية**، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثالث عشر، اكتوبر، ٢٠٠٢م، الجزء الثاني، القاهرة جامعة حلوات، كلية الخدمة الاجتماعية.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٣٩٩هـ)، **الصحاح**، تحقيق أحمد عبدالغفار عطار، ج٦، مادة عون، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢.
- الحربي، أحمد (١٩٨٥م)،**وظائف الجمعيات التعاونية اليمينة للمساهمة في تحقيق التنمية الواقع وطموحات المستقبل**، اليمن سلسلة كتاب غير دوري يصدرها الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير، ج. ع. ي.
- الحمد، محمد عبدالكريم (٢٠١٠م)، **الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وإمكانية نجاحها وتطبيقها في المملكة العربية السعودية**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الجمعيات التعاونية الثانية، جدة.
- الشاذلي، فوزي عبدالعزيز(١٩٨٦م)، **مقدمة في التعاون**، مطبوعات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كلية الدراسات التجارية، الكويت.
- شكر، عبدالغفار (٢٠٠٥م)، **الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر**، القاهرة، مكتبة الأسرة
- صندوق التكافل للعاملين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (١٩٨٩م)، **الحركة التعاونية في دولة الإمارات العربية المتحدة (الواقع- الصعوبات – آفاق المستقبل) دراسة ميدانية إحصائية**، الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- الغامدي، أحمد بن صالح (١٤٢٠ه) الجمعيات التعاونية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الاسلامي مع التطبيق على الجمعيات التعاونية في مصر والمملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مكة،جامعةأم القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.

ثانياً :المراجع الأجنبية :

- Adebayo, Sanni. T. & Chinedum, Onuoha Helen & Dabo, Christopher S.P. Pascal, Harelimana. (2010). **Corporative Association as a tool for Rural Development and Poverty Reduction in Rwanda** : A Study of Abahuzamugambi ba kawa in Maraba Sector. Educational Research, Vo. 1(11)
- Bruns, Maureen. (1999). **How cooperative education can benefit your organization.** The Ohio CPA Journal, 58(1)
- Carr, Amelia & Kariyawasam , Amanie & Casil, Maureen. (2008). **A Study of the Organizational characteristics of successful cooperatives**. Organization development journal 26, 1
- Fukugawa, N. (2012). Assessing industrial policy to promote SME cooperative associations: motivations, activities, and impacts. ICSB World Conference Proceedings, Washington: International Council for Small business (ICSB).
- Ganapati, Sukumar. (2003). **Intuitional analysis of evolution of housing cooperatives in India ,** doctor of Philosophy. University of Southern California.
- Green , John Jason(2002). **Community – based cooperative in networks : participatory social movement assessment of four organizations**. Doctor of Philosophy. University of Missouri-Columbia.

- Ilie, C. (2016). Considerations Relating To The Role And Place Of Cooperation In The Romanian Economy. Quality-Access to Success,(17) S2. 85-92.
- Khumalo, P. (2014). Improving the Contribution of Cooperatives as Vehicles for Local Economic Development in South Africa. African Studies
- Krasavac, B. C.& Petković, G. (2015). Cooperatives in serbia – Evolution and current issues. Economics of Agriculture, 62(3), 723-735.
- Pesorda, L. and Gregov, Z. (2015). Options To Boost The Development And Sustainability Of The Croatian Economy By Creating Cooperatives. The Eleventh International Conference: "Challenges of Europe: Growth, competitiveness and inequality, Croatia.
- Smith, S.C. and Rothbaum, J. (2013). Cooperatives in a Global Economy: Key Economic Issues, Recent Trends, and Potential for

Development. The International Conference on Co-operative Economics – Imagine 2012, Quebec, Canada, October 6-7, 2012.